

منهجية المحدثين في معايير نقد المتن ردًا على المستشرقين

إعداد: د. مصعب نبيل إبراهيم عبد الرازق
جامعة النهضة بالنيجر
أصول الدين
الحديث وعلومه

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

إن نقد المتن: وهو الذي يقوم على نقد متن الرواية، وتحليلها، وعرضها على الوقائع التي هي أقوى منها، ومعارضتها بها، ودراسة لغة الخبر وغيرها، واستخدام جميع الوسائل المتاحة للناقد التي تثبت دعواه.

إن القواعد المنهجية الحديثية قواعد في غاية الدقة، مع مرونتها، وتداخلها، وتوسعها، وتفريعاتها، مع إحاطتها.

وضع علماء الحديث الميزان الذي توزن به المتون بشكل عام؛ ليعرف المقبول والمردود.

إن عملية النقد، والاستدراك، والتعقيب على الاستدراك- قائمة منذ زمن النبوة، ومن بعدُ الصحابة، واستدراكات عائشة على الصحابة شاهد على ذلك، ثم "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة" للزركشي الشافعي نموذج على ذلك.

إن منهج النقد عند المحدثين يعد –بحق– مفخرة من مفاخر هذه الأمة من جهة السبق أولا، ومن جهة الشمولية والموضوعية ودقة النتائج ثانيا، وهذا ما شهد به أهل الإنصاف من غير المسلمين في مقالتهم: "ليفخر المسلمون بعلم حديثهم".

إن هذه المعايير التي وضعها علماء الحديث تدحض رأي من قال: إن المحدثين قصروا نقدهم على إسناد الحديث، ولم ينظروا إلى متنه.

الكلمات المفتاحية: منهجية – المحدثين – معايير – نقد – المتن – المستشرقين.

Research Summary:

The criticism of the text of the text: it presents the criticism of the text of the novel, presenting it and presenting it to facts that are stronger than them, opposing them, studying the language and the news, and using all the means available to the critic that prove his claim.

The modern methodological rules are very precise in their rules, with their flexibility, overlapping, and ramifications, with their surroundings.

Putting the scales talking about the scales.

The process of receiving criticism and rectification, 4222, and after him the Companions, and Aisha's remediation on the Companions, then "The response to the return is what Aisha recognised upon the Companions" by al-Zarkashi al-Shafi'i, is an example of that

The method of criticism according to the modernists is rightly considered one of the pride of this nation in terms of precedence first, and in terms of comprehensiveness, objectivity and accuracy of results secondly, and this is what non-Muslims of equity testified in their article "Let Muslims be proud of the knowledge of their hadith."

These criteria set by the hadith scholars refute the opinion of those who said: the modernists limited their criticism to the chain of transmission of the hadith and did not look at its text.

key words:

Methodology - modernists - standards - criticism - text – orientalists.

المقدمة:

الحمد لله الذي أعلى معالم العلم وأعلامه، وأظهر شعائر الشرع وأحكامه، وأنقذنا بنور العلم من ظلمات الجهالة، وهدانا بالاستبصار به عن الوقوع في عماية الضلالة، ونصب لنا من شريعة محمد -صلى الله عليه وسلم- أعلى علم، وأوضح دلالة، وكان ذلك أفضل ما من به من النعم الجزيلة والمنح الجليلة، وأناله.

ونشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، الملك الحق المبين، خالق الخلق أجمعين، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله، وحبيبه وخليله، الصادق الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، بملة حنيفية، فلم يزل -عليه السلام- يدعو بها وإليها، ويبث للثقلين ما لديها، ويناضل ببراهينها عليها، ويحمي بقواطعها جانبيها، بالغ الغاية في البيان، وعلى آله وأصحابه، الذين عرفوا شفعوا العلم بإصلاح الأعمال، فصاروا خاصة الخاصة ولباب اللباب، ونجوما يهتدي بأنوارهم أولو الألباب! رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد تعرضت السنة النبوية لحملة طعون وشبهات مغرضة من المستشرقين؛ بهدف إبعاد المسلمين عن دينهم، وتشكيكهم في أهم مصادر شريعتهم، قال -تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ۝٨﴾[(١)].

ولقد من الله على هذه الأمة بحفظ هذا الدين القويم، وسخر لذلك رجالا من خيرة الرجال من الصحابة الكرام، ومن بعدهم من التابعين، ومن بعدهم، وكان ذلك بمعايير وآليات وفق نظم، وقواعد، ومقاييس من أنفع النظم، والقواعد، والمقاييس بشكل عام، وفي نقد المتون بشكل خاص، كما سنرى -إن شاء الله -تعالى، لكن المستشرقين قالوا إن المنهجية التي اعتمدها المحدثون في نقد الحديث غير علمية، وأنها اعتمدت على نقد السند دون المتن، وصارت مقالات المستشرقين هي

---

(١) سورة [الصف: آية ٨].

المعتمدة اليوم في الأوساط الغربية، وفي الجامعات الأوروبية والأمريكية، وأقسام الشرق الأوسط في الغرب، بل تابعهم على ذلك بعض العرب من المستغربين، وصاروا يرددون كلامهم؛ فكانت الحاجة ماسة لإبراز منهجية المحدثين في معايير نقد(١) المتن(٢)؛ للرد على هؤلاء المستشرقين.

وقد جاءت خطة البحث مشتملة على تمهيد، وأربعة مباحث.

المبحث الأول: تعريف الاستشراق، وهدفه، ودوافعه، وأخطر وسائلهم الفكرية.

المبحث الثاني: طعن المستشرقين في منهج المحدثين في النقد، والرد عليهم بوجوه.

المبحث الثالث: معايير المحدثين في التعامل مع المتون.

المبحث الرابع: مقصد المستشرقين ومقصد المحدثين.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

---

(١) أصل كلمة النقْدُ: تمييزُ الدراهِم، وإِخراجُ الزَّيْفِ مِنْهَا. لسان العرب (٣/ ٤٢٥). قال الخطيب البغدادي: "المعرفة بالحديث ليست تلقينا، وإنما هو علم يحدثه الله في القلب، أشبه الأشياء بعلم الحديث معرفة الصرف، ونقد الدنانير والدراهم؛ فإنه لا يعرف جودة الدينار والدراهم بلون، ولا مس، ولا طراوة، ولا دنس، ولا نقش، ولا صفة تعود إلى صغر أو كبر، ولا إلى ضيق أو سعة، وإنما يعرفه الناقد عند المعاينة، فيعرف البهرج، والزائف، والخالص، والمغشوش، وكذلك تمييز الحديث، فإنه علم يخلقه الله –تعالى– في القلوب بعد طول الممارسة له، والاعتناء به". الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. (٢/ ٢٥٥).

(٢) المتن هو: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني. قاله الطيبي. وقال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، وأخذه إما من المماتنة، وهي: المباعدة في الغاية؛ لأنه غاية السند، أو من متنت الكبش: إذا شققت جلدة بيضته، واستخرجتها، فكأن المسند استخرج المتن بسنده؛ أو من المتن، وهو: ما صلب، وارتفع من الأرض؛ لأن المسند يقويه بالسند، ويرفعه إلى قائله؛ أو من تمتن القوس. أي: شدها بالعصب؛ لأن المسند يقوي الحديث بسنده. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٢٨).

تمهيد

لماذا اشتداد الهجوم على السنة؟

يقول الدكتور عبد العظيم المطعني – رحمه الله: "نفهم بوضوح اشتداد الهجوم على السنة النبوية؛ لأنها تمثل –عندهم– عنصرين من عناصر القوة في الإسلام، وهما: الثروة الحديثية النبوية، وشخصية النبي العملية، وهذه أولويات وضعها خصوم الإسلام للقضاء عليه، هادنوا القرآن ليأسهم من النيل منه، فهم لا يستطيعون أن يدعو أنه "مزَّور"، ويكون لادعائهم هذا رواج، ولكنهم استسهلوا الهجوم على السنة، واضعين في حسابهم أنهم إذا اسقطوا السنة من حياة المسلمين فقد أسقطوا معها القرآن دون أن يمسوه بقول؛ لأن المسلمين لا يستطيعون أن يقيموا القرآن إلا بإقامة السنة؛ فهي البيان الذي لا بد منه لما جاء في القرآن"(١).

إن الهدف عزل سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – عن الواقع العملي في حياة الأمة، وتسفيه علماء الأمة من المحدثين، والمفسرين، والأصوليين، والفقهاء، ومن المربين، وممن ينهل من مشكاة النبوة بشكل عام.

والهجوم على السُّنة النبوية يأتي في إطار الهجوم على كل ثوابت الإسلام، والدعوة إلى فصل الدين عن الدولة، وهجوم على كل شيء له علاقة بالإسلام الحقيقي، وفي المقابل طرح إسلام بديل بلا قواعد، ولا ضوابط، يسمى الإسلام الليبرالي، يتوافق مع المضمون العَلماني الغربي، ولا يحمل من الإسلام نفسِه سوى الشعار، ومن ثَمَّ يتخلص الغرب من صراعه الحضاري مع الإسلام.

---

(١) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: عرض وتفنيد ونقض، (ص: ١٥).

المبحث الأول

تعريف الاستشراق، وهدفه، ودوافعه، وأخطر وسائلهم الفكرية

تعريف الاستشراق:

تعبير أطلقه الغربيون على الدراسات المتعلقة بالشرقيين، شعوبهم، وتاريخهم، وأديانهم، ولغاتهم، وأوضاعهم الاجتماعية، وبلادهم، وأرضهم، وحضاراتهم، وكل ما يتعلق بهم.

والمستشرقون: هم الذين يقومون بهذه الدراسات من غير الشرقيين، ويقدّمون الدراسات اللازمة للمبشرين؛ بغية تحقيق أهداف التبشير، وللدوائر الاستعمارية؛ بغية تحقيق أهداف الاستعمار.

ومع الدراسات الاستشراقية الموجهة لأغراض التبشير والاستعمار قام بعض محبي العلم بدراسات استشراقية حيادية غير موجهة، وكان من بعض هؤلاء إنصاف للحقيقة، وبعض هؤلاء المنصفين تأثر بالإسلام وبالحضارة الإسلامية؛ فأسلم(١).

هدف الاستشراق:

لقد كان هدفهم الأساسي دراسة الإسلام والشعوب الإسلامية؛ لخدمة أغراض التبشير من جهة، وخدمة أغراض الاستعمار الغربي لبلدان المسلمين من جهة أخرى، ولإعداد الدراسات اللازمة لمحاربة الإسلام، وتحطيم الأمة الإسلامية.

وكثير من المستشرقين قساوسة منتظمون في السلك الكنسي، فهم –بمقتضى مهنتهم– أصحاب مهمات تبشيرية، وآخرون منهم موظفون ببلدانهم في الدوائر السياسية والإدارية المختصة بشئون الاستعمار بصفة باحثين، أو مستشارين، أو نحو ذلك.

---

(١) أجنحة المكر الثلاثة، (ص: ٥٣).

وقد اندس في الاستشراق يهود كثيرون، ينافقون النصارى، ويخدمون سرًا أهدافًا يهودية ضمن المخطط اليهودي العام.

وظهر ضمن المستشرقين نفرٌ عُني بالدراسات الاستشراقية، رغبة في البحث العلمي المتجرد، دون أن يكون مدفوعًا بدافع تبشيري، أو دافع استعماري، وكان من بعض هؤلاء إنصاف للحقيقة دون تحيز، وبعض هؤلاء المنصفين تأثر بالإسلام وبالحضارة الإسلامية، واستطاع أن يتحرر من تقاليده العمياء وعصبيته الجاهلية، فأسلم.

ثم اتسعت الدراسات الاستشراقية لأهداف متعددة: اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وعلمية، وغير ذلك، واحتلَّ كثير من المستشرقين مراكز علمية مرموقة في الجامعات الغربية، وأوكل إليهم في هذه الجامعات أمر منح الشرقيين في العلوم الإسلامية والعربية الشهادات العليا: (الماجستير والدكتوراه)؛ بغية صناعة حملة شهادات من بلدان العالم الإسلامي، طبق ما يريد المبشرون والمستعمرون، واستغلّ اليهود هذا المجال من مجالات الاستشراق استغلالًا واسعًا، حتى أمسى عدد وفير من كراسي الأستاذية للدراسات الاستشراقية في الجامعات الغربية يحتله يهود، يعملون لتحقيق أهداف يهودية، وهم يلبسون بين النصارى أقنعة مزوّرة، كما أن لليهود مندسين كثيرين في كل مجال من مجالات الاستشراق الأخرى بأسماء يهودية، أو بأسماء مستعارة أخرى(١).

دوافع المستشرقين:

باستطاعتنا أن نتلمس دوافع المستشرقين وأهدافهم من أعمالهم، ومما حققوه من أهداف، ومن النظرات التاريخية إلى واقع حال الدول الغربية قبل أن تنبت فيها نابتة الاستشراق، وإلى واقع حالها بعد ذلك، ومن النظر إلى صلة الاستشراق بالتبشير بالنصرانية، وإلى صلته بالاستعمار، وفيما يلي خلاصة عن دوافعهم

(١) أجنحة المكر الثلاثة، (ص: ١٢١).

وأهدافهم، مع العلم بأن الدوافع تلتقي مع الأهداف، باعتبار أن الدافع يمثل المحرض النفسي لاتخاذ الوسائل التي توصل إلى الأهداف الغائية من العمل.

الدافع الديني أو المذهبي ضد الإسلام والمسلمين:

عرفنا أن الاستشراق بدأ بالرهبان، والقساوسة، والنصارى، ثم استمر بعد ذلك ومعظم المستشرقين من رجال الكهنوت المسيحي، وكان هؤلاء مدفوعين بدافع الانتصار للنصرانية، والرغبة بتنصير المسلمين الذين اكتسحوا إمبراطوريتهم، واستطاع دينهم الحق أن يغلب النصرانية المحرفة في نفوس أتباعها.

واتجه هؤلاء للطعن في الإسلام، وتشويه محاسنه، وتحريف حقائقه؛ بغية إقناع جماهيرهم التي تخضع لزعاماتهم الدينية بأن الإسلام دين لا يستحق الانتشار، وبأن المسلمين قوم همج، لصوص، سفاكو دماء، يحثهم دينهم على الملذات الجسدية، ويبعدهم عن كل سمو روحي وخلقي.

ثم اشتدت حاجتهم إلى هذا الهجوم في العصر الحاضر، بعد أن رأوا الحضارة الحديثة قد زعزعت أسس العقيدة بالنصرانية عند الغربيين، وأخذت تشكُّكُهم بكل التعاليم التي كانوا يتلقونها عن رجال الدين عندهم يزداد، فلم يجدوا وسيلة أجدى من تشديد الهجوم على الإسلام؛ لصرف أنظار الغربيين عن نقد ما عندهم من عقيدة وكتب مقدسة، وهم يعلمون ما تركته الفتوحات الإسلامية الأولى، ثم الحروب الصليبية، ثم الفتوحات الإسلامية العثمانية في أوربا بعد ذلك في نفوس الغربيين من خوف شديد من قوة الإسلام، ومن كره لأهله، فاستغلوا هذا الجو النفسي، وازدادوا نشاطًا في الدراسات الإسلامية.

وحين قامت جمعيات التبشير، ووضعت من أهدافها تحويل المسلمين عن دينهم إلى النصرانية، أو إلى اللادينية والإلحاد الكامل- كانت دوافع الاستشراق لدى المبشرين وأنصارهم ومؤيديهم هي دوافع التبشير أنفسها، وتتلخص في الرغبة الملحة في سلخ المسلمين عن دينهم، ومحاولة إدخالهم في النصرانية، أو إبقائهم

ملاحدة، لا دين لهم، حتى يكونوا أطوع للدول النصرانية الطامعة باستعمار بلاد المسلمين، واستغلال خيراتها.

ومن خلال معرفتنا لهذا الدافع نستطيع معرفة الهدف الغائي المرتبط به.

فهدف هذا الدافع إخراج المسلمين عن دينهم، فإن أمكن تنصيرهم فذالك، وإلا فإبقاؤهم لا دين لهم مطلقًا هدف مرجو يحقق للنصارى منافع، ومصالح سياسية، واقتصادية، واستعمارية، وغير ذلك.

ولإخراج المسلمين عن دينهم وسائل كثيرة، منها:

١- تنفير المسلمين من دينهم، وحملهم على كراهيته.

٢- تشويه الإسلام، والتشكيك في أسسه، وتوجيه المطاعن له.

٣- تشويه التاريخ الإسلامي، وتشويه حضارة المسلمين، وكل ما يتصل بالإسلام من علم، وأدب، وتراث.

٤- نبش الحضارات القديمة، وإحياء معارفها، وبعث الطوائف الضالة والحركات الهدامة القديمة.

٥- تزيين ما في المسيحية من تعاليم وأحكام.

٦- استدراج المسلمين للأخذ بالحضارة المادية الحديثة، وما فيها من مغريات للنفوس، ومرضيات للأهواء، وآسرات للشهوات، وباهرات للنظر.

٧- ادعاء أن الفقه الإسلامي مقتبس من القانون الروماني.

٨- ادعاء أن أحكام الشريعة الإسلامية لا تتلاءم مع التطور الحضاري.

٩- الدعوة إلى نبذ اللغة العربية وتبديل طريقة كتابتها(١).

أخطر وسائل المستشرقين الفكرية:

ترجع الوسائل الفكرية الرئيسة التي استخدمها المستشرقون لهدم الإسلام، وتجزئة المسلمين، وتشويه تاريخ الأمة الإسلامية، وتشويه حاضرها، وخداع أجيال

(١) أجنحة المكر الثلاثة، (ص: ١٢٧).

هذه الأمة بنبذ الإسلام، واتباع مناهج وأساليب الحضارة المادية المعاصرة إلى الأصول التالية:

١- التشكيك في مصادر الدين الإسلامي وصحة نبوة الرسول.

٢- إلقاء الشبهات حول أحكام الإسلام التشريعية ومصادرها.

٣- المغالطات.

٤- تزيين الأفكار البديلة.

٥- افتراء الأكاذيب، واختراع التعليلات والتفسيرات الباطلات.

٦- التلطف في دس السموم الفكرية بصورة خفية ومتدرجة؛ حتى يبتلعها المغزوّون وهم لا يشعرون، وقد يأخذونها وهم فرحون بحلاوة ما يرافقها[١].

---

(١) أجنحة المكر الثلاثة، (ص: ١٣٨).

المبحث الثاني

طعن المستشرقين في منهج المحدثين في النقد والرد عليهم بوجوه

طعن المستشرقين في منهج المحدثين في النقد:

يقولون إنهم ليس لهم اهتمام بنقد المتون:

يقول جولد تسيهر: "نقد الأحاديث عند المسلمين قد غلب عليه الجانب الشكلي منذ البداية، فالقوالب الجاهزة هي التي يحكم بواسطتها على الحديث بالصحة، أو بغيرها، وهكذا لا يخضع للنقد إلا الشكل الخارجي للحديث، ذلك أن صحة المضمون مرتبطة أوثق الارتباط بنقد سلسلة الإسناد، فإذا استقام سند حديث لقوالب النقد الخارجي فإن المتن يصحح، حتى لو كان معناه غير واقعي، أو احتوى على متناقضات داخلية أو خارجية، فيكفي لهذا الإسناد أن يكون متصل الحلقات، وأن يكون رواته ثقات اتصل الواحد منهم بشيخه، حتى يقبل متن مرْويّه، فلا يمكن لأحد أن يقول بعد ذلك إني أجد في المتن غموضًا منطقيًا، أو أخطاء تاريخية لذلك، فإني أشك في قيمة سنده"(١).

ويقول المستشرق الإيطالي (كايتاني): "كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب ممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه"(٢).

ويقول أيضًا: "إن المحدثين والنقاد المسلمين لا يجسرون على الاندفاع في التحليل النقدي للسنة إلى ما وراء الإسناد، بل يمتنعون عن كل نقد للنص، إذ يرونه احتقارًا لمشهوري الصحابة، وقحة ثقيلة الخطر على الكيان الإسلامي"(٣).

ويقول غوستاف ويت: "قد درس رجال الحديث السنة بإتقان إلا أن تلك

---

(١) دراسات جولد تسيهر في السنة، ١/٢٣٨.

(٢) المستشرقون والحديث النبوي، محمد بهاء الدين، ص١٢٨.

(٣) المرجع السابق، ص١٣٠.

الدراسة كانت موجهة إلى السند، ومعرفة الرجال، والتقائهم، وسماع بعضهم من بعض..."، ثم يقول: "لقد نقل لنا الرواة حديث الرسول ﷺ مشافهة، ثم جمعه الحفاظ ودونوه، إلا أن هؤلاء لم ينقدوا المتن، ولذلك لسنا متأكدين من أن الحديث وصلنا كما هو عن رسول الله ﷺ من غير أن يضيف عليه الرواة شيئًا عن حسن النية في أثناء روايتهم، ومن الطبيعي أن يكونوا قد زادوا شيئًا عليه في أثناء روايتهم؛ لأنه كان بالمشافهة"[١].

وتابعهم على ذلك من قلدهم في هذا الباب، كأحمد أمين، فيقول: "وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم – والحق يقال – عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن"[٢].

الرد على المستشرقين:

– أولا بتعريف المحدثين لعلم الحديث:

إن من أوائل ما نطالعه في كتب المحدثين تعريفهم لعلم الحديث رواية، فنجد الشيخ عز الدين بن جماعة: علم الحديث: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن[٣].

ونجد قول شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر: أولى التعاريف له أن يقال: "معرفة القواعد والمعرفة بحال الراوي والمروي"، قال: وإن شئت حذفت لفظ "معرفة"، فقلت: القواعد إلى آخره[٤].

إذا هي قواعد وقوانيين لقبول المتن ليس أمرا عبثيا، بل هي منهجية.

(١) المستشرقون والحديث النبوي، محمد بهاء الدين، ص١٦١.

(٢) فجر الإسلام، ص٢١٧.

(٣) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (١/ ٢٦).

(٤) المصدر السابق، (١/ ٢٦).

- ثانيا عرض المرويات على بعضها البعض ومقارنتها:

- قال الإمام مسلم: "علامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبولة، ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين: عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو العطوف، وعباد بن كثير، وحسين بن عبد الله بن ضميرة، وعمر بن صهبان، ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشاغل به؛ لأن حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم"[١].

فقول الإمام مسلم: "خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها" دلالة على عرض المرويات على بعضها البعض؛ لينظر فيها هل هناك مخالفة أو لا؟ ولذا قال الإمام مسلم في موضع أخر: "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها"[٢].

- ثالثا نماذج من رد المتن مع أن الظاهر سلامة الاسناد:

عني الأئمة بالنظر في المتن، ومنهم الإمام الذهبي في نقد المتنن وعنايته بذلك بالغة، فرد مئات الروايات وأبطلها بنقده المتين، وأسلوبه العلمي المتزن الذي ينبئ عن غزارة علم، ونبالة قصد، وقدرة فائقة، وسعة اطلاع.

فقد أورد الذهبي من حديث ابن عباس - أنه بينا هو جالس عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم- إذ جاءه علي، فقال: يا رسول الله، تفلت القرآن من صدري. قال: أفلا أعلمك كلمات تثبت ما تعلمت في صدرك؟ فقال: أجل. قال: إذا كانت

---

(١) مقدمة صحيح مسلم، (١/ ٧).

(٢) التمييز لمسلم، (ص: ٢٠٩).

ليلة الجمعة فقم بأربع ركعات تقرأ فيهن يس، والدخان، وتنزيل، وتبارك، ثم تدعو ... وذكر الحديث.

ثم قال الذهبي: وهو - مع **نظافة سنده - حديث منكر جدا، في نفسي منه شيء**، فالله أعلم، فلعل سليمان شبه له، وأدخل عليه، كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم(١).

وأورد -أيضا- من طريق علقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة خرجت على عهد رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- تريد الصلاة، فلقيها رجل، فقضى حاجته منها، فصاحت، فانطلق، فمر عليها رجل، فقالت: ذاك الرجل فعل بي كذا وكذا، فأخذوا ذلك الرجل الذي ظنت، فقالوا: هذا؟ قالت: نعم، هو هذا، فأتوا به إلى النبي -صلى الله عليه وآله وسلم، فلما أمر به قام صاحبها الذي وقع عليها، فقال: أنا صاحبها، فقال: "ادن مني، فقد غفر الله لك"، وقال للآخر قولًا حسنًا، فقالوا: أنرجمه؟ فقال: "لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة قبل منهم". ثم قال الذهبي: **هذا حديث منكر جدًّا على نظافة إسناده**، صححه الترمذي(٢).

وأورد -أيضا- من طريق عروة، قال: كنت غلاما لي ذؤابتان، فقمت أركع بعد العصر، فبصر بي عمر بن الخطاب ومعه الدرة، ففررت منه، فأحضر في طلبي حتى تعلق بذؤابتي، فنهاني، فقلت: يا أمير المؤمنين، لا أعود. ثم قال الذهبي: **هذا حديث منكر مع نظافة رجاله**(٣).

وأورد -أيضا- من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: أوحى الله إلى محمد -صلى الله عليه وسلم: "إني قد قتلت بيحيى بن زكريا سبعين ألفا، وإني

---

(١) ميزان الاعتدال، (٣/ ٣٠١).

(٢) تذكرة الحفاظ، (٣/ ٨٨).

(٣) تاريخ الإسلام، (٢/ ١١٤٠).

قاتل بابن ابنتك سبعين ألفا، وسبعين ألفا". ثم قال الذهبي: هذا حديث **نظيف الإسناد، منكر اللفظ**[1].

وأورد أيضا من طريق أبو بكر بن عياش: حدثنا سليمان، عن الحسن، قال: لما ظفر علي بالجمل، دخل الدار، والناس معه، فقال علي: إني لأعلم قائد فتنة دخل الجنة، وأتباعه إلى النار. فقال الأحنف: من هو؟ قال: الزبير. ثم قال الذهبي: **في إسناده إرسال، وفي لفظه نكارة،** فمعاذ الله أن نشهد على أتباع الزبير، أو جند معاوية، أو علي بأنهم في النار، بل نفوض أمرهم إلى الله، ونستغفر لهم، بلى: الخوارج كلاب النار، وشر قتلى تحت أديم السماء؛ لأنهم مرقوا من الإسلام، ثم لا ندري مصيرهم إلى ماذا، ولا نحكم عليهم بخلود النار، بل نقف[2].

وأورد –أيضا– حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: "يأتي على الناس زمان يضربون أكباد الإبل ..."، فذكر الحديث. ثم قال الذهبي: **هذا حديث نظيف الإسناد، غريب المتن**[3].

- رابعا تتبع الرواية، وفرزها وتمييزها، وبيان قول النبي –صلى الله عليه وسلم– من قول غيره:

روى أبو داود في سننه من حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، ثَلَاثًا، وَمَا مِنَّا إِلَّا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء، (٤/ ٣٤٢).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٦٢).

(٣) سير أعلام النبلاء، (٨/ ٥٦).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كِتَاب الطِّبِّ، بَابٌ فِي الطِّيَرَةِ (٤/ ١٧)، ح ٣٩١٠، وإسناده

قال الترمذي: "كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ يُنْكِرُ هَذَا الْحَدِيثَ أَنْ يَكُونَ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لِهَذَا الْحَرْفِ «وَمَا مِنَّا» وَكَانَ يَقُولُ: هَذَا كَأَنَّهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَوْلُهُ[١].

وقال الخطابي: وقال محمد بن إسماعيل: "كان سليمان بن حرب ينكر هذا الحرف، ويقول ليس من قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم"[٢].

وقال ابن حجر: "وما منا إلا" من كلام ابن مسعود أدرج في الخبر، وقد بينه سليمان بن حرب شيخ البخاري فيما حكاه الترمذي عن البخاري عنه، وإنما جعل ذلك شركا لاعتقادهم أن ذلك يجلب نفعا، أو يدفع ضرا، فكأنهم أشركوه مع الله – تعالى. وقوله: "ولكن الله يذهبه بالتوكل" إشارة إلى أن من وقع له ذلك، فسلم لله، ولم يعبأ بالطيرة أنه لا يؤاخذ بما عرض له من ذلك"[٣].

خامسا ضبط المتون وبيان ما ينبني على هذا الضبط أو ذاك:

أخرج ابن حبان في صحيحه، كِتَابُ الذَّبَائِحِ، ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ الْجَنِينَ إِذَا ذُكِّيَتْ أُمُّهُ حَلَّ أَكْلُهُ (١٣/ ٢٠٦)، ح ٥٨٨٩، من حديث أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ –صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ**»[٤].

قال ابن الأثير: يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ بالرفعِ والنصبِ، فَمَنْ رَفَعَه جَعَلَه خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ ذَكَاةُ الجَنينِ، فتكونُ ذَكَاةُ الأمِّ هِيَ ذَكَاةُ الجَنين، فَلَا يحتاجُ إِلَى ذبْحٍ مُسْتَأْنَفٍ، وَمَنْ نَصَبَ كَانَ التقديرُ: ذكاةُ الْجَنِينِ كذكاةِ أُمِّه، فَلَمَّا حُذِفَ الجارُّ نُصِبَ، أَوْ عَلَى تَقْدِيرِ يُذَكَّى تَذْكِيَةً، مِثل ذكاةِ أُمِّهِ، فحذَفَ الْمَصْدَرَ وصفَتَه، وأقامَ

(١) العلل الكبير للترمذي، (ص: ٢٦٦).

(٢) تحفة الأحوذي، (٥/ ١٩٨).

(٣) فتح الباري لابن حجر، (١٠/ ٢١٣).

(٤) إسناده صحيح.

المضاف إليه مُقامه، فلا بُدَّ عِنْدَهُ مِنْ ذبْح الجَنين إِذَا خَرج حَيًّا. وَمِنْهُمْ مَن يَرْوِيه بِنَصْبِ الذَّكاتَين. أَيْ: ذَكُّوا الْجَنِينَ ذكاةَ أُمّه[١].

- سادسا البحث عن معارض للنص قبل اعتماده:

قال الخطيب البغدادي: "كل خبر واحد دل العقل، أو نص الكتاب، أو الثابت من الأخبار، أو الإجماع، أو الأدلة الثابتة المعلومة على صحته، وجد خبرا آخر يعارضه؛ فإنه يجب اطراح ذلك المعارض، والعمل بالثابت الصحيح لازم؛ لأن العمل بالمعلوم واجب على كل حال"[٢].

- سابعا تأكيد المحدثين أنه لا تلازم بين صحة الإسناد وصحة المتن:

قال ابن الصلاح: "قد يقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولا يصح؛ لكونه شاذا، أو معللا[٣].

وقال النَّووي "قد يصح، أو يحسن الإسناد دون المتن؛ لشذوذ، أو علة"[٤].

وقال ابن القيم: "قد علم أن صحة الإسناد شرط من شروط صحة الحديث، وليست موجبة لصحة الحديث؛ فإن الحديث إنما يصح بمجموع أمور، منها: صحة سنده، وانتفاء علته، وعدم شذوذه ونكارته، وأن لا يكون راويه قد خالف الثقات، أو شذ عنهم"[٥].

وقال الصَّنعاني: "اعلم أن من أساليب أهل الحديث أن يحكوا بالصحة والحسن والضعف على الإسناد دون متن الحديث، فيقولون: إسناد صحيح، دون حديث صحيح، ونحو ذلك". أي: حسن، أو ضعيف"؛ لأنه قد يصح الإسناد؛ لثقة رجاله، ولا يصح الحديث؛ لشذوذ، أو علة، والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر، (٢/ ١٦٤).

(٢) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية للخطيب البغدادي، (٢/ ٢٦١).

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث، (ص: ٣٨).

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (١/ ١٧٥).

(٥) الفروسية المحمدية، (ص: ١٠٦).

والمتن؛ إذ قد يصح السند، أو يحسن؛ لاستجماع شرائطهما، ولا يصح المتن؛ لشذوذ، أو علة، وقد لا يصح السند، ويصح المتن من طريق أخرى[١].

قال ابن الجوزي: "قد يكون الإسناد كله ثقات، ويكون الحديث موضوعا، أو مقلوبا، أو قد جرى فيه تدليس، وهذا أصعب الأحوال، ولا يعرف ذلك إلا النقاد"[٢].

---

(١) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، (١/ ٢١١).

(٢) الموضوعات لابن الجوزي، (١/ ٩٩).

المبحث الثالث

معايير المحدثين في التعامل مع المتون

الغرض من ذكر هذه المتون ليس تحقيق القول فيها بعد تخريجها، ودراسة أسانيدها، وموافقة من استدل بها أو مخالفته، ولكن الغرض بيان كيف تعامل المحدثون مع المتون.

- المعيار الأول النظر والتأمل في المتن هل يوجد فيه ما يقتضي رده؟

نجد أن العلماء يتكلمون عن نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول بأمارات وعلامات، ومن هؤلاء ابن القيم، فيقول: "تنبه على أمور كلية يعرف بها كون الحديث موضوعا:

١- اشتماله على مجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله -صلى الله عليه وسلم.

٢- تكذيب الحس له.

٣- سماجة الحديث، وكونه مما يسخر منه.

٤- مناقصة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة.

٥- أن يدعي على النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلهم، وأنهم اتفقوا على كتمانه، ولم ينقلوه.

٦- أن يكون الحديث باطلا في نفسه، فيدل بطلانه على أنه ليس من كلام الرسول -صلى الله عليه وسلم.

٧- أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء، فضلا عن كلام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي هو وحي يوحى؛ فيكون الحديث مما لا يشبه الوحي، بل لا يشبه كلام الصحابة.

٨- أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا.

٩- أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطرقية أشبه، وأليق.

١٠- أحاديث العقل كلها كذب.

١١- الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد.

١٢- أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه.

١٣- مخالفة الحديث صريح القرآن.

١٤- أحاديث صلوات الأيام والليالي، كصلاة يوم الأحد، وليلة الأحد، ويوم الاثنين، وليلة الاثنين إلى آخر الأسبوع، كل أحاديثها كذب.

١٥- أحاديث صلاة ليلة النصف من شعبان.

١٦- ركاكة ألفاظ الحديث، وسماجتها بحيث يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفطن.

١٧- أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب.

١٨- أحاديث ذم الترك، وأحاديث ذم الخصيان، وأحاديث ذم المماليك.

١٩- ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل"[١].

- المعيار الثاني: استعمال التاريخ في النقد:

في ترجمة عثمان بن مظعون بن حبيب أورد الذهبي من حديث عبيد الله بن أبي رافع، قال: أول من دفن ببقيع الغرقد عثمان بن مظعون، فوضع رسول الله – صلى الله عليه وسلم– عند رأسه حجرا، وقال: "**هذا قبر فرطنا**"، وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية. ابن المبارك: عن عمر بن سعيد، عن ابن سابط: قال عثمان ابن مظعون: لا أشرب شرابا يذهب عقلي، ويضحك بي من هو أدنى مني، ويحملني على أن أنكح كريمتي. فلما حرمت الخمر قال: تبا لها، قد كان بصري فيها ثاقبا. ثم قال الذهبي: هذا خبر منقطع، لا يثبت، **وإنما حرمت الخمر بعد موته**[٢].

---

(١) نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، (ص: ٥٠: ١٠٢).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٨/ ٥٦).

وفي ترجمة الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد أورد الذهبي من طريق هشام، عن أبيه: أن أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قالوا للزبير: ألا تشد، فنشد معك؟ قال: إني إن شددت كذبتم. فقالوا: لا نفعل، فحمل عليهم حتى شق صفوفهم، فجاوزهم وما معه أحد، ثم رجع مقبلا، فأخذوا بلجامه، فضربوه ضربتين: ضربة على عاتقه، بينهما ضربة ضربها يوم بدر. قال عروة: فكنت أدخل أصابعي في تلك الضربات ألعب وأنا صغير. قال: وكان معه عبد الله بن الزبير، وهو ابن عشر سنين، فحمله على فرس، ووكل به رجلا. ثم قال الذهبي: هذه الوقعة هي يوم اليمامة –إن شاء الله، **فإن عبد الله كان إذ ذاك ابن عشر سنين**(١).

وفي ترجمة عبد الله بن سهيل بن عمرو العامري: قال –أيضا– قال الواقدي: لما حج أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع لقيه سهيل بن عمرو –رضي الله عنه– فقال: بلغني يا أبا بكر أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–قال: "**يشفع الشهيد لسبعين من أهله**"، فأرجو أن يبدأ عبد الله بي. ثم قال الذهبي: **فهذا لا يستقيم، لكن قاله – إن كان قاله – لما استشهد سنة اثنتي عشرة باليمامة**(٢).

وفي ترجمة عائشة بنت الصديق أبي بكر التيمية أم المؤمنين أورد الذهبي من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، قال: دخل عيينة بن حصن على رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وعنده عائشة، وذلك قبل أن يضرب الحجاب، فقال: من هذه الحميراء يا رسول الله؟ قال: "**هذه عائشة بنت أبي بكر**" . قال: أفلا أنزل لك عن أجمل النساء؟ قال: "لا"، فلما خرج قالت عائشة: من هذا يا رسول الله؟ قال: "هذا الأحمق المطاع في قومه". ثم قال الذهبي: **هذا حديث مرسل، ويزيد متروك، وما أسلم عيينة إلا بعد نزول الحجاب**(٣).

---

(١) سير أعلام النبلاء، (١/ ١٥٥).
(٢) المصدر السابق، (١/ ١٩٣).
(٣) سير أعلام النبلاء، (٢/ ١٦٧).

وأورد -أيضا- من طريق عروة، عن عائشة، قالت: فخرت بمال أبي في الجاهلية - وكان ألف ألف أوقية، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم: "**يا عائشة، كنت لك كأبي زرع لأم زرع**". هكذا في هذه الرواية: ألف ألف أوقية. ثم قال الذهبي: وإسنادها فيه لين، **وأعتقد لفظة: (ألف) الواحدة باطلة، فإنه يكون: أربعين ألف درهم، وفي ذلك مفخر لرجل تاجر، وقد أنفق ماله في ذات الله، ولما هاجر كان قد بقي معه ستة آلاف درهم، فأخذها صحبته، أما ألف ألف أوقية، فلا تجتمع إلا لسلطان كبير**(١).

وفي ترجمة العباس عم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أورد -أيضا- من طريق عكرمة، عن ابن عباس، قال: أسلم العباس بمكة قبل بدر، وأسلمت أم الفضل معه حينئذ، وكان مقامه بمكة، إنه كان لا يغبى على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بمكة خبر يكون إلا كتب به إليه، وكان من هناك من المؤمنين يتقوون به، ويصيرون إليه، وكان لهم عونا على إسلامهم، ولقد كان يطلب أن يقدم؛ فكتب إليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "**إن مقامك مجاهد حسن**"، فأقام بأمر رسول الله -صلى الله عليه وسلم. ثم قال الذهبي: إسناده ضعيف. **ولو جرى هذا، لما طلب من العباس فداء يوم بدر، والظاهر أن إسلامه كان بعد بدر**(٢).

وفي ترجمة عائشة بنت الصديق أبي بكر التيمية أم المؤمنين أورد حديث أسماء بنت عميس، قالت: كنت صاحبة عائشة التي هيأتها، وأدخلتها على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ومعي نسوة، فما وجدنا عنده قرى إلا قدحا من لبن، فشرب منه، ثم ناوله عائشة، فاستحيت الجارية، فقلنا: لا تردي يد رسول الله، خذي منه، فأخذت منه على حياء، فشربت، ثم قال: "**ناولي صواحبك**". فقلنا: لا نشتهيه. فقال: "**لا تجمعن جوعا وكذبا**". فقلت: يا رسول الله، إن قالت إحدانا لشيء تشتهيه لا تشتهيه أيعد كذبا؟ قال: "**إن الكذب يكتب حتى تكتب الكذيبة كذيبة**". ثم قال

(١) سير أعلام النبلاء، (٢/ ١٨٦).

(٢) المصدر السابق، (٢/ ٩٩).

الذهبي: هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من طريق أبي شداد، وليس بالمشهور، قد روى عنه ابن جريج –أيضا. ثم قال الذهبي: **ثم هو خطأ، فإن أسماء كانت وقت عرس عائشة بالحبشة مع جعفر بن أبي طالب**، ولا نعلم لمجاهد سماعا عن أسماء، أو لعلها أسماء بنت يزيد، فإنها روت عجز هذا الحديث(١).

وفي ترجمة معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب الأموي أورد حديث جعفر: أنه أهدي للنبي –صلى الله عليه وسلم – سفرجل، فأعطى معاوية منه ثلاثا، وقال: "**القني بهن في الجنة**" . ثم قال الذهبي: **وجعفر قد استشهد قبل قدوم معاوية مسلما**(٢).

وفي ترجمة سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أورد الذهبي من طريق عروة أنه قال: مر ورقة بن نوفل على بلال وهو يعذب، يلصق ظهره بالرمضاء، وهو يقول: أحد، أحد. فقال ورقة: أحد أحد يا بلال، صبرا يا بلال، لم تعذبونه؟ فوالذي نفسي بيده لئن قتلتموه لأتخذنه حنانا. يقول: لأتمسحن به. ثم قال الذهبي: هذا مرسل، **وورقة لو أدرك هذا لعد من الصحابة، وإنما مات الرجل في فترة الوحي، بعد النبوة، وقبل الرسالة، كما في الصحيح**(٣).

– المعيار الثالث: استعمال طريقة سرد أحاديث الراوي والتفتيش فيها هل يوجد في متونها خلل أو لا؟

نجد ابن عديّ يتتبع أحاديث الراوي، ويتتبع متون الأحاديث التي رواها ليبحث، وينقب، ويفتش في متونها، وهاك بعض الأمثلة على ذلك:

– فإن وجد مما يروى عنه منكر المتن سطر مقالة له بعد ترجمته ما يفيد بأن له مما ينكر متنه:

(١) سير أعلام النبلاء، (٢/ ١٧٢).
(٢) المصدر السابق، (٣/ ١٣٠).
(٣) سير أعلام النبلاء، (١/ ١٢٩).

ففي ترجمة أحمد بن الحارث الغساني البصري أورد ابن عديّ بإسناده من طريق سدرة مولاة ابن عامر، قالت: سمعت عائشة تقول: نهى رسول الله –صلى الله عليه وسلم– عن حرق التوراة، وأن تقصع القملة بالنواة. ثم قال ابن عديّ: وهذا الحديث –وإن لم يكن مشهور الإسناد– فإنه منكر المتن[١].

وفي ترجمة إسماعيل بن عياش أبو عتبة الحمصي أورد ابن عديّ بإسناده من طريق جبير بن نفير، عن أبيه عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: "مثل الذي يحج من أمتي عن أمتي كمثل أم موسى –صلى الله عليه وسلم– كانت ترضعه، وتأخذ الكراء من فرعون. ثم قال ابن عديّ: وهذا الحديث –وإن كان مستقيم الإسناد– فإنه منكر المتن[٢].

وفي ترجمة إسحاق بن إبراهيم الطبري، أورد ابن عديّ بإسناده من طريق حميد الطويل، عن أنس، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: يدعى الناس يوم القيامة بأمهاتهم من الله –عز وجل– عليهم. ثم قال ابن عديّ: وهذا الحديث منكر المتن[٣].

وفي ترجمة بقية بن الوليد حمصي أورد ابن عديّ بإسناده من طريق سعيد ابن المسيب عن عائشة قالت: قال النبي –صلى الله عليه وسلم: إذا أتى علي يوم لم أزدد فيه خيرا يقربني إلى ربي فلا بورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم. ثم قال ابن عديّ: وهذا الحديث لا يرويه عن الزهري غير الحكم هذا، والحكم هذا هو الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي، وله عن الزهري بهذا الإسناد أحاديث بواطيل، وهذا حدث به عن الحكم بقية وغيره، وهذا حديث منكر المتن[٤].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ٢٨٣).
(٢) المصدر السابق، (١/ ٤٧٦).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ٥٥٨).
(٤) المصدر السابق، (٢/ ٢٧٣).

وفي ترجمة الحسين ابن المبارك الطبراني أورد ابن عديّ بإسناده من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: قال النبي –صلى الله عليه وسلم: ليؤمكم أحسنكم وجها؛ فإنه أحرى أن يكون أحسنكم خلقا، وقال: وقوا بأموالكم عن أعراضكم، وليصانع أحدكم بلسانه عن دينه. وقالت: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: خير نساء أمتي أصبحهن وجوها، وأقلهن مهورا. وقال: لا تنفع الصنيعة إلا عند ذي حسب ودين كما لا تنفع الرياضة إلا في النجيب. ثم قال ابن عديّ: وهذا الحديث منكر المتن[١].

وفي ترجمة بشر بن إبراهيم الأنصاري أورد ابن عديّ بإسناده من طريق زاذان عن ابن عمر، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: الأرواح جنود مجندة، فما كان في الله ائتلف وما كان في غير الله اختلف، يوشك أن يظهر العلم، ويخزن العمل، ويتواصل الناس بألسنتهم، ويتباعدون بقلوبهم، فإذا فعلوا ذلك طبع الله على قلوبهم، وسمعهم، وأبصارهم. ثم قال ابن عديّ: وهذا الحديث غير محفوظ، منكر المتن والإسناد، وبشر بن إبراهيم هذا لا أدري كيف عقل من تكلم في الرجال عنه؛ فإني لم أجد لهم فيه كلاما، وهو بين الضعف جدا، ورواياته التي يرويها عمن يروي غير محفوظة، وهو عندي ممن يضع الحديث على الثقات، ولبشر بن إبراهيم هذا أحاديث صالحة غير ما ذكرته[٢].

وفي ترجمة النضر بن عبد الرحمن الخزاز أورد ابن عديّ بإسناده من طريق عكرمة عن ابن عباس، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم: إن كنت نهيتكم عام أول عن هذه الأوعية أن تنتبذوا فيها، ولا تسكروا، قال عمر: يا رسول الله، ما قولك: لا تسكروا؟ قال: يا عمر، اشرب، فإذا خشيت فدع. ثم قال ابن عديّ: وهذا منكر المتن، يرويه المشمعل هذا عن النضر[٣].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/ ٢٣٨).
(٢) المصدر السابق، (٢/ ١٦٩).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٨/ ٢٥٩).

- وإن لم يجد ما ينكر عليه سطر مقالة له بعد ترجمته ما يفيد بأنه ليس له مما ينكر متنه:

ففي ترجمة حفص بن عمر الإمام واسطي قال ابن عديّ عنه: وأحاديثه أفراد عن من يروي عنهم، وليس له حديث منكر المتن فأذكره(١).

وفي ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي قال ابن عديّ عنه: ولم أجد له حديثا منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويكتب حديثه، كما قال النسائي(٢).

وفي ترجمة إسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي قال ابن عديّ عنه: ولأبي يحيى التيمي هذا أحاديث حسان، وليس فيما يرويه حديث منكر المتن(٣).

وفي ترجمة أبان بن عبد الله بن أبي حازم قال ابن عديّ عنه: وأبان هذا عزيز الحديث عزيز الروايات، ولم أجد له حديثا منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به(٤).

وفي ترجمة صاعد بن مسلم مولى الشعبي يشكري كوفي قال ابن عديّ عنه: ولصاعد غير ما ذكرت من الحديث مقطعات ومسند، وكل ذلك دون العشرة، ولا أعرف له حديثا منكر المتن فأذكره، وفي مقدار ما يروي لا يتبين صدقه من ضعفه(٥).

- المعيار الرابع: استعمال العقل للدلالة على رد حديث ما:

قال ابن القيم: الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد، كحديث: "إن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– كان في

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/ ٢٧٩).

(٢) المصدر السابق، (١/ ٣٤٥).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (١/ ٥٠١).

(٤) المصدر السابق، (٢/ ٦٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥/ ١٤٠).

المسجد، فسمع كلاما من ورائه، فذهبوا ينظرون؛ فإذا هو الخضر". وحديث: "يلتقي الخضر وإلياس كل عام...". وحديث: "يجتمع بعرفة جبريل وميكائيل والخضر الحديث المفترى الطويل".

قال أبو الفرج بن الجوزي: "والدليل على أن الخضر ليس بباق في الدنيا أربعة أشياء: القرآن، والسنة، وإجماع المحققين من العلماء، والمعقول.

أما الدليل من المعقول فمن عشرة أوجه:

أحدها: أن الذي أثبت حياته يقول إنه ولد آدم لصلبه، وهذا فاسد لوجهين: أحدهما: أن يكون عمره الآن ستة آلاف سنة فيما ذكر في كتاب يوحنا المؤرخ، ومثل هذا بعيد في العادات أن يقع في حق البشر.

والثاني: أنه لو كان ولده لصلبه أو الرابع من ولد ولده -كما زعموا- وإنه كان وزير ذي القرنين فإن تلك الخلقة ليست على خلقتنا، بل مفرط في الطول والعرض.

الوجه الثالث: أنه لو كان الخضر قبل نوح لركب معه في السفينة، ولم ينقل هذا أحد.

الوجه الرابع: أنه قد اتفق العلماء أن نوحا لما نزل من السفينة مات من كان معه، ثم مات نسلهم، ولم يبق غير نسل نوح، والدليل على هذا قوله -تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾ وهذا يبطل قول من قال: إنه كان قبل نوح.

والوجه الخامس: أن هذا لو كان صحيحا أن بشرا من بني آدم يعيش من حين يولد إلى آخر الدهر، ومولده قبل نوح؛ لكان هذا من أعظم الآيات والعجائب، وكان خبره في القرآن مذكورا في غير موضع؛ لأنه من أعظم آيات الربوبية، وقد ذكر الله -سبحانه وتعالى- من أحياه ألف سنة إلا خمسين عاما، وجعله آية، فكيف بمن أحياه إلى آخر الدهر؛ ولهذا قال بعض أهل العلم: ما ألقى هذا بين الناس إلا شيطان.

والوجه السادس: أن القول بحياة الخضر قول على الله بلا علم، وذلك حرام بنص القرآن.

أما المقدمة الثانية فظاهرة، وأما الأولى فإن حياته لو كانت ثابتة لدل عليها القرآن، أو السنة، أو إجماع الأمة، فهذا كتاب الله –تعالى، فأين فيه حياة الخضر، وهذه سنة رسول الله –صلى الله عليه وسلم، فأين فيها ما يدل على ذلك بوجه، وهؤلاء علماء الأمة، هل أجمعوا على حياته؟!

الوجه السابع: أن غاية ما يتمسك به من ذهب إلى حياته حكايات منقولة يخبر الرجل بها أنه رأى الخضر، فيا لله العجب هل للخضر علامة يعرفه بها من رآه، وكثير من هؤلاء يغتر بقوله: أنا الخضر، ومعلوم أنه لا يجوز تصديق قائل ذلك بلا برهان من الله، فأين للرائي أن المخبر له صادق لا يكذب؟

الوجه الثامن: أن الخضر فارق موسى بن عمران كليم الرحمن، ولم يصاحبه، وقال له: (هذا فراق بيني وبينك)، فكيف يرضى لنفسه بمفارقته لمثل موسى، ثم يجتمع بجهلة العباد الخارجين عن الشريعة الذين لا يحضرون جمعة، ولا جماعة، ولا مجلس علم، ولا يعرفون من الشريعة شيئا؟ وكل منهم يقول: قال الخضر، وجاءني الخضر، وأوصاني الخضر! فيا عجبا له! يفارق كليم الله –تعالى، ويدور على صحبة الجهال، ومن لا يعرف كيف يتوضأ، ولا كيف يصلي؟!

الوجه التاسع: أن الأمة مجمعة على أن الذي يقول: أنا الخضر، لو قال: سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: كذا وكذا؛ لم يلتفت إلى قوله، ولم يحتج به في الدين، إلا أن يقال: إنه لم يأت إلى رسول الله –صلى الله عليه وسلم، ولا بايعه، أو يقول هذا الجاهل: إنه لم يرسل إليه، وفي هذا من الكفر ما فيه.

الوجه العاشر: أنه لو كان حيا لكان جهاده الكفار، ورباطه في سبيل الله، ومقامه في الصف ساعة، وحضوره الجمعة والجماعة، وتعليمه العلم أفضل له بكثير من

سياحته بين الوحوش في القفار والفلوات، وهل هذا إلا من أعظم الطعن عليه والعيب له[1]؟!

- المعيار الخامس: رد المتن لوجود دلائل وقرائن عدة تدل على بطلانه:

قال ابن القيم: منها ما يقترن بالحديث من القرائن التي يعلم بها أنه باطل: مثل حديث وضع الجزية عن أهل خيبر، فهذا كذب من عدة وجوه:

أحدها: أنه فيه شهادة سعد بن معاذ، وسعد قد توفى قبل ذلك في غزوة الخندق.

ثانيها: أن فيه: وكتب معاوية بن أبي سفيان هكذا، ومعاوية إنما أسلم زمن الفتح، وكان من الطلقاء.

ثالثها: أن الجزية لم تكن نزلت حينئذ، ولا يعرفها الصحابة، ولا العرب، وإنما أنزلت بعد عام تبوك، وحينئذ وضعها النبي -صلى الله عليه وسلم- على نصارى نجران، ويهود اليمن، ولم تؤخذ من يهود المدينة؛ لأنهم وادعوه قبل نزولها، ثم قتل من قتل منهم، وأجلى بقيتهم إلى خيبر وإلى الشام، وصالحه أهل خيبر قبل فرض الجزية، فلما نزلت آية الجزية استقر الأمر على ما كان عليه، وابتدأ ضربها على من لم يتقدم له معه صلح، فمن هاهنا وقعت الشبهة في أهل خيبر.

رابعها: أن فيه وضع عنهم الكلف والسخر، ولم يكن في زمانه كلف، ولا سخر، ولا مكوس.

خامسها: أنه لم يجعل لهم عهدا لازما، بل قال: نقركم ما شئنا، فكيف يضع عنهم الجزية التي يصير لأهل الذمة بها عهد لازم مؤبد، ثم لا يثبت لهم أمانا لازما مؤبدا.

سادسها: أن مثل هذا مما تتوافر الهمم والدواعي على نقله، فكيف يكون قد وقع ولا يكون علمه عند حملة السنة من الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وينفرد بعلمه ونقله اليهود؟

---

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص ٦٧: ٧٦) بتصرف.

سابعها: أن أهل خيبر لم يتقدم لهم من الإحسان ما يوجب وضع الجزية عنهم، فإنهم حاربوا الله ورسوله، وقاتلوه، وقاتلوا أصحابه، وسلوا السيوف في وجوههم، وسموا النبي –صلى الله عليه وسلم، وآووا أعداءه المحاربين له المحرضين على قتاله، فمن أين يقع هذا الاعتناء بهم، وإسقاط هذا الفرض الذي جعله الله عقوبة لمن لم يدن منهم بدين الإسلام؟

ثامنها: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يسقطها عن الأبعدين مع عدم معاداتهم له، كأهل اليمن، وأهل نجران، فكيف يضعها عن جيرانه الأدنين مع شدة معاداتهم له، وكفرهم، وعنادهم، ومن المعلوم أنه كلما اشتد كفر الطائفة وتغلظت عداوتهم كانوا أحق بالعقوبة، لا بإسقاط الجزية.

تاسعها: أن النبي –صلى الله عليه وسلم– لو أسقط عنهم الجزية كما ذكروا لكانوا من أحسن الكفار حالا، ولم يحسن بعد ذلك أن يشترط لهم إخراجهم من أرضهم وبلادهم متى شاء؛ فإن أهل الذمة الذين يقرون بالجزية لا يجوز إخراجهم من أرضهم وديارهم، ما داموا ملتزمين لأحكام الذمة، فكيف إذا روعي جانبهم بإسقاط الجزية، وأعفوا من الصغار الذي يلحقهم بأدائها، فأي صغار بعد ذلك أعظم من نفيهم من بلادهم، وتشتيتهم في أرض الغربة، فكيف يجتمع هذا وهذا؟

عاشرها: أن هذا لو كان حقا لما اجتمع أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم، والتابعون، والفقهاء كلهم على خلافه، وليس في الصحابة رجل واحد قال: لا تجب الجزية على الخيبرية، لا في التابعين، ولا في الفقهاء، بل قالوا: أهل خيبر وغيرهم في الجزية سواء، وعرضوا بهذا الكتاب المكذوب، وقد صرحوا بأنه كذب كما ذكر ذلك الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم[1].

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص ١٠٥: ١٠٧) بتصرف يسير.

- المعيار السادس: تقديم المحدثين متنا على متن بدلائل خاصة بأدوات الترجيح:

وأدوات الترجيح بالقواعد الفقهية، أو القواعد الأصولية، أو القواعد اللغوية، أو قواعد عامة، ومنها ما ذكره الحازمي، فقال:

- أن يكون أحد الراويين صاحب القصة، فيرجح حديثه؛ لأن صاحب القصة أعرف بحاله من غيره، وأكثر اهتماما.

- أن يكون أحد الراويين أحسن سياقا لحديثه من الآخر، وأبلغ استقصاء فيه؛ لأنه قد يحتمل أن يكون الراوي الآخر سمع بعض القصة، فاعتقد أن ما سمعه مستقل بالإفادة، ويكون الحديث مرتبطا بحديث آخر لا يكون هذا قد تنبه له.

- أن يكون أحد الراويين أقرب مكانا من رسول الله – صلى الله عليه وسلم، فحديثه أولى بالتقديم؛ لأنه يكون أمكن من استيفاء كلامه، وأسمع له.

- أن يكون أحد الراويين أكثر ملازمة لشيخه، فإن المحدث قد ينشط تارة، فيسوق الحديث على وجهه، وقد يتكاسل في الأوقات، فيقتصر على البعض.

- أن يكون أحد الحديثين له مخارج عدة، والحديث الثاني لا يعرف له سوى مخرج واحد، وإن كان قد رواه نفر ذوو عدد فيكون المصير إلى الأول أولى؛ لأن الحكم الواحد إذا عمل به في بلدان شتى يكون أقوى من الحكم المعمول به في بلد واحد، وإن كان عدد هؤلاء أكثر.

- أن يكون أحد الراويين جمع حالة الأخذ بين المشافهة والمشاهدة، والثاني أخذه من وراء حجاب، فيؤخذ بالأول؛ لأنه أقرب إلى الضبط، وأبعد من السهو والغلط.

- أن يكون أحد الراويين لم يضطرب لفظه، والآخر قد اضطرب لفظه، فيرجح خبر من لم يضطرب لفظه؛ لأنه يدل على حفظه وضبطه، وسوء حفظ صاحبه.

- أن يكون رواة أحد الحديثين ممن لا يجوزون نقل الحديث بالمعنى، ورواة الحديث الآخر يرون ذلك، فحديث من يحافظ على اللفظ أولى؛ لأن الناس اختلفوا

في جواز نقل الحديث بالمعنى مع اتفاقهم على أولوية نقله لفظا، والحيطة الأخذ بالمتفق عليه دون غيره.

– أن يكون رواة أحد الحديثين مع تساويهم في الحفظ والإتقان فقهاء عارفين باجتناء الأحكام من مثمرات الألفاظ، فالاسترواح إلى حديث الفقهاء أولى.

– أن يكون أحد الحديثين منسوبا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – نصا وقولا، والآخر ينسب إليه استدلالا واجتهادا، فيكون الأول مرجحا.

– أن يكون في أحد الحديثين قول النبي – صلى الله عليه وسلم – يقارب فعله، وفي الآخر مجرد قوله لا غير، فيكون الأول أولى بالترجيح،

– أن يكون أحد الحديثين موافقا لظاهر القرآن دون الآخر، فيكون الأول أولى بالاعتبار.

– أن يكون أحد الحديثين موافقا لسنة أخرى دون الآخر.

– أن يكون أحد الحديثين موافقا للقياس دون الآخر، فيكون العدول عن الثاني إلى الأول متعينا.

– أن يكون أحد الحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون دون الثاني؛ فيكون آكد.

– أن يكون مع أحد الحديثين عمل الأمة دون الآخر؛ لأنه يجوز أن تكون عملت بموجبه لصحته، ولم تعمل بموجب الآخر لضعفه؛ فيجب تقديم الأول لهذا التجويز.

– أن يكون الحكم الذي تضمنه أحد الحديثين منطوقا به، وما يتضمنه الحديث الآخر يكون محتملا.

– أن يكون أحد الحديثين مستقلا بنفسه لا يحتاج فيه إلى إضمار، والآخر لا يفيد إلا بعد تقدير وإضمار، فيرجح الأول؛ لأن المستقل بنفسه معلوم المراد منه، والمحذوف منه ربما التبس ما هو المضمر فيه.

– أن يكون الحكم في أحد الحديثين مقرونا بصفة.

- أن يكون أحد الحديثين يقارنه تفسير الراوي دون الآخر، ولأن الراوي إذا شاهد الحال أعلم بمعنى الخبر من غيره، إذا كان معناه لائقا باللفظ.

- أن يكون أحد الحديثين قولا، والآخر فعلا، فالقول أبلغ في البيان؛ ولأن الناس لم يختلفوا في كون قوله عليه حجة، واختلفوا في اتباع فعله؛ ولأن الفعل ما يدل لنفسه على شيء بخلاف القول؛ فيكون أقوى.

- أن يكون أحد الحديثين مخصصا، والثاني لم يدخله التخصيص، فما لم يدخله التخصيص أولى؛ لأن التخصيص يضعف اللفظ، ويمنعه من جريانه على مقتضاه، ويصير مجازا عند جماعة من الأئمة، بخلاف ما لم يدخله التخصيص؛ فيكون أقوى.

- أن يكون أحد الحديثين مشعرا بنوع قدح في أحوال الصحابة، والثاني لا يوهم ذلك.

- أن يكون أحد الحديثين مطلقا، والآخر واردا على سبب، فيتقدم المطلق؛ لظهور أمارات التخصيص في الوارد على سبب، فيكون أولى بإلحاق التخصيص به.

- أن يكون أحد الخصمين قائلا بالخبرين، يرجح قوله على الآخر إذا كان يسقط أحدهما ويقول بالآخر؛ لأنه جامع بين الدليلين؛ فيكون أولى.

- أن يكون في أحدهما احتياط للفرض، وبراءة الذمة بيقين، ولا يكون في الآخر ذلك؛ فتقديم ما فيه الاحتياط أولى.

- إذا كان لأحدهما نظير متفق على حكمه، ولم يكن ذلك للآخر(١).

وقال السيوطي: الترجيح بلفظ الخبر، وذلك بوجوه: ترجيح الخاص على العام، والعام الذي لم يخصص على المخصص؛ لضعف دلالته بعد التخصيص على باقي أفراده، والمطلق على ما ورد على سبب، والحقيقة على المجاز، والمجاز

---

(١) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، (ص: ١١: ٢٠)، بتصرف. وقد ذكر الحازمي أمثلة لهذه القواعد، لكننا أكتفينا بذكر القواعد فقط.

المشبه للحقيقة على غيره، والشرعية على غيرها، والعرفية على اللغوية، والمستغني على الإضمار، وما يقبل فيه اللبس، وما اتفق على وضعه لمسماه، والمومئ للعلة، والمنطوق، ومفهوم الموافقة على المخالفة، والمنصوص على حكمه مع تشبيهه بمحل آخر، والمستفاد عمومه من الشرط والجزاء على النكرة المنفية، أو من الجمع المعرف على (من)، و(ما)، أو من الكل، وذلك من الجنس المعرف، وما خطابه تكليفي على الوضعي، وما حكمه معقول المعنى، وما قدم فيه ذكر العلة، أو دل الاشتقاق على حكمه، والمقارن للتهديد، وما تهديده أشد، والمؤكد بالتكرار والفصيح، وما بلغة قريش، وما دل على المعنى المراد بوجهين فأكثر، وبغير واسطة(١).

- **المعيار السابع: تصنيف الرواة في حفظ المتن، أو الاسناد أو في كليهما، وفرزهم:**

إحاطة علماء الحديث بمن كان يعتني بحفظ المتون، ومن كان يعتني بحفظ الأسانيد دون المتون، وفي الأزمنة المختلفة، وفي فهم المتن، وتأثيره على الراوي من عدمه، وقد أجري ابن رجب الحنبلي مناقشة في ذلك، فقال:

الثقات الحفاظ إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء، قال ابن حبان: عندي لا يجوز الاحتجاج بحديثهم؛ لأن همتهم حفظ الأسانيد والطرق، دون المتون.

قال: وأكثر من رأينا من الحفاظ كانوا يحفظون الطرق، ولقد كنا نجالسهم برهة من دهرنا على المذاكرة، ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة، يشيرون إليها.

قال: ومن كانت هذه صفته -وليس بفقيه- فربما يقلب المتن، ويغير المعنى إلى غيره، وهو لا يعلم، فلا يجوز الاحتجاج به، إلا أن يحدث من كتابه، ويوافق الثقات.

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (٢/ ٦٥٨).

وقد ذكرنا هذا عن ابن حبان، فيما تقدم وبينا أن هذا ليس على إطلاقه، وإنما هو مختص بمن عرف منه عدم حفظ المتون وضبطها، ولعله يختص بالمتأخرين من الحفاظ، نحو من كان في عصر ابن حبان، فأما المتقدمون، كشعبة، والأعمش، وأبي إسحاق، وغيرهم؛ فلا يقول ذلك أحد في حقهم؛ لأن الظاهر من حال الحافظ المتقن حفظ الإسناد والمتن، إلا أن يوقف منه على خلاف ذلك، والله أعلم.

وقد سبق قول الشافعي إن من حدث بالمعنى، ولم يحفظ لفظ الحديث؛ إنه يشترط فيه أن يكون عاقلًا لما يحدث به من المعاني، عالمًا بما يحيل المعنى من الألفاظ، وأن من حدث بالألفاظ، فإنه يشترط أن يكون حافظًا للفظ الحديث، متقنًا له، والله أعلم[1].

وقال -أيضا- ابن رجب الحنبلي: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي، ولا يقيمون أسانيده، ولا متونه، ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرًا، ويروون المتون بالمعنى، ويخالفون الحفاظ في ألفاظه، وربما يأتون بألفاظ تشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم.

قال ابن حبان: الفقيه إذا حدث من حفظه وهو ثقة في روايته لا يجوز -عندي- الاحتجاج بخبره؛ لأنه إذا حدث من حفظه فالغالب عليه حفظ المتون دون الأسانيد.

وهكذا رأينا أكثر من جالسناه من أهل الفقه، كانوا إذا حفظوا الخبر لا يحفظون إلا متنه، وإذا ذكروه أول أسانيدهم يكون: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فلا يذكرون بينهم وبين النبي - صلى الله عليه وسلم- أحدًا.

(١) شرح علل الترمذي، (٢/ ٨٣٧).

فإذا حدث الفقيه من حفظه ربما صحف الأسماء، وقلب الأسانيد، ورفع الموقوف، وأوقف المرسل، وهو لا يعلم؛ لقلة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاج بروايته إلا من كتاب، أو يوافق الثقات في الأسانيد.

قلت[١]: هذا إن كان الفقيه حافظًا للمتن، فأما من لا يحفظ متون الأحاديث بألفاظها من الفقهاء، وإنما يروي الحديث بالمعنى؛ فلا ينبغي الاحتجاج بما يرويه من المتون، إلا بما يوافق الثقات في المتون، أو يحدث به من كتاب موثوق به.

والأغلب أن الفقيه يروي الحديث بما يفهمه من المعنى، وأفهام الناس تختلف؛ ولهذا نرى كثيرًا من الفقهاء يتأولون الأحاديث بتأويلات مستبعدة جدًا، بحيث يجزم العارف المنصف بأن ذلك المعنى الذي تأول (به) غير مراد بالكلية، فقد يروي الحديث على هذا المعنى الذي فهمه[٢].

---

(١) أي: ابن رجب الحنبلي.

(٢) شرح علل الترمذي، (٢/ ٨٣٣) بتصرف، وقد أورد أمثلة على ذلك.

المبحث الرابع

مقصد المستشرقين ومقصد المحدثين

الأصل في مقصد المستشرقين هو الطعن في السنة، ونبذها، كما لهم في ذلك أقوال تدل على أنهم يريدون هدم الأصل الثاني للتشريع، وهي سنة النبي – صلي الله عليه وسلم، ومن ثم يريدون الطعن في الإسلام.

لكنهم عندما تحدثوا عن نقد المتن كان مقصدهم أن المسلمين بلهاء، يقبلون أي شيء دون التأمل فيه، وعرضه على العقل.

أما المحدثون فقد كان مقصدهم من دراسات المتن المتنوعة في جوانب عدة، ومنها نقد المتن: الوقوف على المعايير التي من خلالها يعلم أن هذا المتن فيه خلل أو لا؟

وأما إذا قصد المستشرقون التعامل مع المتن بنظرة التعامل مع الماديات الملموسة فهنا عدة وقفات:

١- عندنا في الإسلام الإيمان بالغيب ركن من أركان الإيمان، قال –تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾(١)، وهذا مهم، وخاصة للمستشرقين الملحدين، فمنطلقنا خلاف منطلقهم.

٢- أنه عندنا إذا صح الحديث يسلم المؤمن لما أتى به الحديث، وإن خالف هواه، أو نفسه الإمارة بالسوء.

٣- هناك أشياء في العلوم المعاصرة تقال اليوم، ثم يُرجع عنها لاحقا بعد ذلك.

٤- هناك نظريات كانت عندهم مسلمة من المسلمات، ثم تأتي بعد ذلك نظريات تنقدها، وتثبت فشلها، وأن نظريات أخرى أصح منها.

٥- هناك من ينفي في السنة ما صح بدعوى أن العقل يستقبحه، ثم تأتي أبحاث علمية حديثة تثبت صحة ما أتت به السنة النبوية.

---

(١) سورة [البقرة: آية ٣].

– أما عند علماء المسلمين فنظرتهم إلى السنة تتمثل في مثل هذه الأقوال:

قال مكحول: "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن"(١).

وقال الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب». قال أبو عمر بن عبد البر: "يريد أنها تقضي عليه، وتبين المراد منه(٢).

وقال يحيى بن أبي كثير: "السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضيا على السنة"(٣).

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، (١/ ١٠٤).

(٢) جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ١١٩٣).

(٣) المرجع السابق، (٢/ ١١٩٤).

الخاتمة

– لقد أراد المستشرقون تصدير أفكار خبيثة عن السنة النبوية لدي من يجهل بعلوم السنة النبوية، حيث أرادوا تحريف الإسلام وتشويه جماله، وإحداث ببلبلة بلاد الإسلام في ثقافتها العميقة، وتشويه حضارتها في أذهان المسلمين، وأن المسلمين سذج بلهاء، يقبلون أي شيء دون فهم ووعي، مع إخضاعهم النصوص لأفكارهم، التي يفرضونها حسب أهوائهم، والتحكم فيما يرفضونه ويقبلونه من النصوص، وتحريفهم للنصوص في كثير من الأحيان، تحريفا مقصودا، وإساءتهم فهم العبارات حين لا يجدون مجالا للتحريف.

– التشكيك في صحة الحديث النبوي الذي اعتمده علماؤنا النقاد، ويتذرع هؤلاء المستشرقون بما دخل على الحديث النبوي من وضع ودس، متجاهلين تلك الجهود التي بذلها علماؤنا لتنقية الحديث الصحيح من غيره، مستندين إلى قواعد بالغة الدقة في التثبت والتحري في السند والمتن، مما لم يعهد عندهم في دياناتهم عشر معشاره في التأكد من صحة الكتب المقدسة عندهم.

– كان في علم الحديث تخصصان عظيمان: الأول: الدراية، وهو ما يتعلق بالإسناد، وفيه فروع، والثاني الرواية، وهو المتعلق بالمتن، وهي تشتمل على أقوال النبي –صلى الله عليه وسلم، وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها، وفيه فروع معرفة الناسخ والمنسوخ، ومعرفة آليات الترجيح بين النصوص، ومعرفة غريب النصوص، ومشكلها والجواب عن ذلك فيما أشكل، وفقه المتون، وشرح المتون، واستخرج الأحكام، وربط النصوص بواقع العصر والزمن، والعلل الخاصة بالمتون، ومعرفة مختلف الحديث، وكلام العلماء فيه.

– إن نقد السند المقصود منه خدمة المتن، فهي من الخطوات الأولى الأولية لنعرف أنتعامل مع المتن حيث سلم من أي إشكاليات في السند، ومن ثم نبدأ في الخطوة الثانية في التعامل مع المتن، وهل يوجد له معارض، وهل فيه مخالفة لأصول الشريعة والقواعد المقررة؟ وعرضه على الوقائع والمعلومات التاريخية، وهل يشتمل على أمر منكر، أو مخالفة؟

فهرس المصادر والمراجع

١- **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**، المؤلف: أبو بكر الحازمي الهمداني، (المتوفى: ٥٨٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩ هـ.

٢- **أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير - الاستِشراق - الاستعمار**، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني (ت: ١٤٢٥هـ). الناشر: دار القلم - دمشق. الطبعة: الثامنة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣- **تاريخ الإسلام**، للذهبي ت ٧٤٨هـ، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

٤- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، للمباركفورى ت: ١٣٥٣هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٥- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، للسيوطي، ت: ٩١١هـ، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٦- **تذكرة الحفاظ**، للذهبي ت: ٧٤٨هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧- **التمييز**، لمسلم بن الحجاج، ت: ٢٦١هـ، المحقق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع - السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٠.

٨- **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، الصنعاني، (ت: ١١٨٢هـ)، المحقق: صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

٩- **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

١٠- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

١١- **دراسات جولد تسيهر في السنة ومكانتها العلمية:** عبد الناظر محسن، دكتوراه دولة مخطوطة بالكلية الزيتونية للشريعة وأصول الدين.

١٢- **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**، مصطفى بن حسني السباعي (المتوفى: ١٣٨٤هـ) الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق – سوريا، بيروت – لبنان. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٣- **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان السِّجِسْتاني ت: ٢٧٥هـ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

١٤- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي ت ٧٤٨هـ، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

١٥- **الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية: عرض وتفنيد ونقض**، عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

١٦- **شرح علل الترمذي**، المؤلف: ابن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي ت: ٧٩٥هـ)، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ .

١٧- **صحيح ابن حبان**، لابن حبان البُستي ت: ٣٥٤هـ، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤– ١٩٩٣.

١٨- **صحيح مسلم**، لمسلم بن الحجاج، ت: ٢٦١هـ، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٩- **العلل الكبير**، للترمذي ت: ٢٧٩هـ، الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٢٠- **فجر الإسلام،** أحمد أمين دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

٢١- **الفروسية المحمدية،** ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، المحقق: عادل سعد مبروك، الناشر: دار الآثار القاهرة، الطبعة: الأولى سنة١٤٢٥ هـ.

٢٢- **الكامل في ضعفاء الرجال،** لابن عدي الجرجاني ت: ٣٦٥هـ، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٢٣- **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية،** الخطيب البغدادي ت: ٤٦٣ هـ، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ.

٢٤- **لسان العرب،** لابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، ت: ٧١١هـ، دار صادر - بيروت الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٢٥- **المستشرقون والحديث النبوي:** الدكتور محمد بهاء الدين، دار النفائس، عمان الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ، ١٩٩٩م.

٢٦- **معرفة أنواع علوم الحديث،** ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ت: ٦٤٣هـ، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٧- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف،** ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

٢٨- **الموضوعات** ابن الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

٢٩- **ميزان الاعتدال** للذهبي ت: ٧٤٨هـ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت/ الطبعة الأولى سنة١٤١٦ هـ.

٣٠- **النهاية في غريب الحديث والأثر،** لابي السعادات بن الأثير، ت: ٦٠٦هـ، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.